المقدمة

تحظى الدراسات النقدية في الوقت الراهن باهتمام مختلف الاقتصاديين والباحثين ،نظرا للمكان البارز الذي تحتله في مجمل الدراسات الاقتصادية و تأثيرها المتزايد والفعال عل مجرى النشاط الاقتصادي و معدل نموه.
دراسة النقود في الواقع مرتبطة ارتباطا مباشرا بوجود المؤسسات والأسواق المالية و النقدية القادرة على تسييرها وتوجيهها لملائمة حاجات النشاط الاقتصادي ،يعتبر ذلك من أهم وظائف هذه المؤسسات التي تشكل في مجملها الجهاز المصرفي ، الذي فعاليته مرتبطة بدرجة نماء السوق النقدي والمالي ودور البنك المركزي والبنوك التجارية فيه.
حيث تقاس فعالية النظام البنكي في أي اقتصاد بعنصرين أساسين هما :مدى الجدارة على تعبئة الموارد المالية والقدرة على تخصيصالاموال القابلة للإقراض وفق افضل الصيغ الممكنة
و الجزائر كإحدى الدول النامية ، مر اقتصادها بمرحلة انتقالية من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ،مما استوجب تكييف نظامها المصرفي والمالي لتطورات نظامها الاقتصادي عن طريق مجموعة من القوانين والإصلاحات ،التي تسعى إلى وصول أجهزة النظام البنكي الجزائري للعمل بكفاءة أعلى وبقدرة اكبر على السيطرة على مجريات الاقتصاد .
يعد قانون النقد والقرض منعرج هام وفعال في تطوير و عصرنه الجهاز المصرفي ، حيث حدد مستويات النظام البنكي و فصل بين الأدوار المتداخلة.
من هذا المنطلق فان الإشكالية الأساسية للبحث كالتالي :
ما هي مراحل تشكيل معالم النظام المصرفي الجزائري؟ وما تأثير قانون النقد والقرض على هيكله وسير أجهزته؟.
للإجابة عن هذا التساؤل جاءت الخطة كما يلي:
في المبحث الأول تطرقنا إلى لمحة عن النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال . أما في المبحث الثاني استعرضنا تكوين و تطور هذا النظام ،و في المبحث الثالث ذكرنا الإصلاحات المصرفية ، و أخيرا تأثير قانون 90-10على هيكل النظام البنكي و سير أجهزته.